الفهرس

أسباب الكتاب 9

المقدّمة 21

1. ماذا تعني اللاّمركزية ؟ 28

2. لماذا اللجوء للامركزية ؟ 32

3. المركزية واللاّمركزية في التاريخ 38

4. اللاّمركزية في النقاشات السّياسية 48

5. الإطار الدستوري 52

6. تدوين القوانين المتعلقة بالجماعات المحلّية المنصوص عليها بالباب السابع من الدستور 59

7. التدرج في إرساء اللاّمركزية 62

الجزء الأول: مُقوّمات الجماعات المحلّية 67

الباب الأول : التحصين الدستوري للجماعات المحلّية 71

الباب الثاني : الشخصية القانونية 77

الباب الثالث : الاستقلالية .....

القسم الأول : ماذا يقصد بمفهوم الاستقلالية بالنسبة لهيئات في دولة مُوحّدة؟ 85

القسم الثاني : شروط الاستقلالية المالية: 89

القسم الثالث : أهمية الموارد الذاتية: 94

الباب الرابع : التدبير الحرّ 95
الباب الخامس : التّضامن 104
الباب السادس : حرّية التعاون اللامركزي 111
القسم الأول : التعاون الداخلي 112
القسم الثاني –الشراكة مع الخارج 115
الباب السابع : الصلاحيات المحلّية 117
القسم الأول : الجوانب القانونية للصلاحيات المحلية 118
القسم الثاني : توزيع الصلاحيات على أساس مبدأ التفريغ 124
القسم الثالث : الصلاحيات والأعباء..... 131
الباب الثامن : المصلحة المحلّية..... 133
الباب التاسع : في تمثيل الجماعات المحلية 143

الجزء الثاني : تنظيم الجماعات المحلية 155
الباب الأول: الجهاز التداولي..... 158
الفصل الأول : إقرار الطابع الديمقراطي للمجلس المحلّي 163
القسم الأول : انتخاب المجلس المحلّي..... 164
الفقرة الأولى : الترشح لعضوية المجلس المحلّي 165
الفقرة الثانية : الاقتراع 170
الفقرة الثالثة :القسم و الشغور 173
القسم الثاني: الوضعية القانونية للمنتخبين المحليين 178
الفقرة الأولى: المنح المُخوّلة للمنتخبين 178
الفقرة الثانية : تَيْسير وظائف المُنتخبين المحلّيين 181

القسم الثالث : تنظيم المجلس المحلّي 189
الفقرة الأولى : المجلس البلدي 190
الفقرة الثانية : المجلس الجهوي..... 198
1 .المجلس الجهوي مجلس تمثيلي 200
2 .مجلس تداولي..... 200
3 .لجان المجلس الجهوي 203
القسم الرّابع: سيْر المجلس المحلّي 205
الفقرة الأولى: النّظام الدّاخلي 205
الفقرة الثانية : دورات المجلس 208
الفقرة الثالثة : علنية الاجتماعات والتصويت..... 210
الفقرة الرابعة : النصاب والأغلبية..... 212
الفقرة الخامسة : رئاسة جلسات المجلس 216
القسم الخامس : مداولات المجلس المحلّي 218
الفصل الثاني : صلاحيات المجالس المحلية..... 224
القسم الأول : اختصاصات المجلس البلدي 225
الفقرة الأولى : السّلطة الترتيبية المبدئية..... 227
1) طبيعة السلطة الترتيبية 227
2) ثنائية السلطة الترتيبية المحلّية 230
3) سلطة تنفيذ القوانين والتراتيب الوطنية 234
4) خصوصية التراتيب المحلّية ووحدة المنظومة القانونية للدولة 237
الفقرة الثانية : سُلطة المُصادقة على أمثلة التعمير وتراتيب البناء 240
1) أمثلة التعمير 241

2) مجلة الجماعات المحلّية ومجلّة التهيئة التّرابية والتعمير لسنة 1994 243
3) عدم الشرعية الواضحة للأمر الحكومي عدد 926 لسنة 2020 248
4) انفراد البلدية باختصاص إصدار التراتيب العمرانية الخاصة بها 251
5) تراتيب تسوية مخالفات البناء..... 254
الفقرة الثالثة: سلطة إصدار القرارات الترتيبية ذات الطابع المالي 257
الفقرة الرابعة : قرارات إحداث وضبط طرق استغلال المرافق العامة 262
الفقرة الخامسة : قرارات المُصادقة على العقود العامة 268
الفقرة السادسة: القرارات المتعلقة بالتنمية والاستثمار 270
1) الوظيفة التنموية للبلدية 270
2) مخطّط التنمية البلدي 271
3) مفهوم التنمية المستدامة 273
4) مجلّة الجماعات المحلّية والتنمية المستدامة 275
5) الإطار القانوني لتشريك الجمعيات في إنجاز التنمية المحلية 284
6) الحوافز المحلّية للتنمية 285
7) برنامج الاستثمار البلدي 287
القسم الثاني : اختصاصات المجلس الجهوي 293
الفقرة الأولى : وضع مخططات التهيئة الترابية 296
1) التعاون مع المصالح المركزية..... 297
2) التنمية المستدامة..... 298
الفقرة الثانية :مخططات ومشاريع التنمية الجهوية..... 300
1) مخطّط التنمية الجهوية..... 301

2) مشاريع التنمية الجهوية ومشاريع ذات بعد جهوي 302
3) المشاريع الجهوية بمقتضى القانون..... 303
4) المشاريع والخدمات ذات البعد الجهوي بحُكم الضرورة 304
الفقرة الثالثة : التدابير الاجتماعية 305
الفقرة الرابعة : الحرص على نجاعة الخدمات والتدخلات 308
الفقرة الخامسة: إقرار التعاون مع السّلطة المركزية ومع الجماعات 310
الباب الثاني : الجهاز التنفيذي للجماعة المحلّية 313
القسم الأول : النظام القانوني لرئاسة الجماعة 313
1.انتخاب رئيس الجماعة ومساعديه 314
2.الشغور وأسبابه 319
3.مكتب الجماعة 325
القسم الثاني : اختصاصات رئيس الجماعة..... 329
1.صلاحيات رئيس البلدية 331
أ.رئاسة المجلس البلدي..... 333
ب.تسيير مصالح البلدية 335
2. السلطة الترتيبية لرئيس البلدية 338
3. الاختصاصات الضبطية 340
أ- الضبط الإداري العام 341
ب- مكونات النظام العام المحلّي 346
4. وُجوبية ممارسة السلطات الضبطية 354
5. الضبط العام والضبط الخاص 363
6. رُخص البناء والتقسيم والهدم 366

7. الاختصاصات المفوضة 372
8. تنفيذ تشريع الدولة 376
القسم الثالث : صلاحيات رئيس الجهة 379
الفقرة الأولى : رئاسة مجلس الجهة 379
الفقرة الثانية :تسيير مصالح الجهة 380
1)رئاسة إدارة الجهة 381
2)السّلطة الترتيبية الجهوية 382
3)رئيس الجهة والتفويض 386
الفقرة الثالثة: سلطة تنفيذ القوانين 388
الباب الثالث : الإدارة المحلية 390
القسم الأول: الهيكل التنظيمي 390
القسم الثاني : ثقافة التقييم 392
القسم الثالث : طرق إدارة المرافق العامة 393
القسم الرابع: الإدارة المحليّة جزء من الإدارة العمومية 395
القسم الخامس: آجال الخدمات 396
القسم السادس: نظام الأعوان 397
الفقرة الأولى: الوضع على الذمّة 400
الفقرة الثانية: عقود الخدمات 402
القسم السابع : الكاتب العام والمدير التنفيذي 403
القسم الثامن: وظائف الإدارة المحلية 406

الجزء الثالث: «تصرّف» الجماعات المحلية 409
الباب الأول : ممتلكات الجماعات المحلية 412
الفصل الأول: الأملاك العامة..... 415
الفصل الثاني: الأملاك الخاصّة 423
الفصل الثالث : نسبيّة التمييز واستغلال المُمتلكات 427
الباب الثاني :العقود العامّة للجماعات المحلّية..... 433
الفصل الأول : اللّزمات..... 435
الفصل الثاني: عقود تفويض المرافق العمومية 440
الفصل الثالث : عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص..... 448
الفصل الرابع: الصفقات العمومية..... 450
الفصل الخامس: نظام نزاعات عقود الجماعات المحلية 454
الباب الثالث: «آليات» التنمية المحلية..... 455
الفصل الأول: منشآت التنمية المحلّية 456
الفصل الثاني: مؤسسات التعاون بين الجماعات..... 465
القسم الأول: الإطار التعاقدي للتعاون..... 466
القسم الثاني: إحداث شركات اقتصاد مختلط 474
القسم الثالث: بعث ذوات قانون عام..... 478
القسم الرابع: بعث وكالات للتهيئة والتعمير بالاشتراك مع الجهة..... 489
القسم الخامس: بعث مجامع الخدمات..... 490
الفصل الثالث: التدخّل عن طريق الجمعيات 510

الجزء الرابع: النظام المالي للجماعات المحلية 515
الباب الأول: النظام القانوني للمالية المحلية 528
الفصل الأول: التشريع الوطني المتعلّق بالنّظام المالي 531
القسم الأول: استئثار القانون الأساسي بالنظام المالي 531
القسم الثاني: تنظيم الضرائب المحلّية بالقوانين العادية 532
القسم الثالث: سحب أحكام من القوانين العادية على مالية الجماعات المحلية 533
القسم الرابع: حدود اختصاص «الأوامر» 534
الفصل الثاني: التراتيب المحلّية في المجال المالي..... 535
القسم الأول: سلطة سنّ التراتيب المالية 535
القسم الثاني: اختصاص مجالس الجماعات بسنّ المعاليم والحقوق دون الأداءات 537
الباب الثاني: العلاقات المالية بين السّلطة المركزية والجماعات المحلّية 540
الفصل الأول: الضوابط الدستورية 542
القسم الأول : مبدأ الاستقلالية المالية..... 543
الفقرة الأولى: الموارد الذاتية..... 544
الفقرة الثانية: النّصيب الأهم..... 547
القسم الثاني: مبدأ التغطية المناسبة لنقل الصلاحيات 549
الفقرة الأولى: كلفة تحويل الصلاحيات 549
الفقرة الثانية: ضوابط «قاعدة التعويض» 550
الفقرة الثالثة: التعويض عن النقص المُترتّب عن الحوافز الجبائية 552

القسم الثالث: آلية التسوية والتعديل 553
الفقرة الأولى: التعديل آلية مركّبة 555
الفقرة الثانية: مسألة التعديل العمودي والتعديل الأفقي 556
الفقرة الثالثة: تسمية الصندوق تترك المجال للتعديل الأفقي 558
الفقرة الرابعة: توزيع موارد الصندوق 560
الفصل الثاني : مبادئ الميزانية المحلّية 568
القسم الأول : سنوية الميزانية 569
القسم الثاني : مبدأ الوحدة 573
القسم الثالث : مبدأ شمولية وصدقيّة الميزانية 575
الفقرة الأولى: مبدأ الصدقية 576
الفقرة الثانية: صدقية الميزانية وصدقية المحاسبة 578
الفقرة الثالثة: مبدأ عدم توظيف المقابيض 579
الفقرة الرابعة: مبدأ عدم المقاصة 581
القسم الرابع : تخصّص الميزانية 584
القسم الخامس: مبدأ التوازن 585
الباب الثالث : إجراءات اعتماد الميزانية المحلية 589
الفصل الأول: إعداد مشروع الميزانية 590
القسم الأول: دور أعضاء المجلس واللّجنة المكلّفة بالشؤون المالية
والاقتصادية ومتابعة التصرّف 592
القسم الثاني: اعتماد التمشّي التشاركي في إعداد الميزانية 592
القسم الثالث: مشروع الميزانية ورأي أمين المال الجهوي 594
القسم الرابع: شرط ختم ميزانية السنة السابقة 595

الفصل الثاني: المصادقة على مشروع الميزانية 597
الفصل الثالث: مراقبة «قانونية» الميزانية 602
القسم الأول: دور أمين المال الجهوي 602
القسم الثاني: الاعتراض على الميزانية وآثاره 603
الباب الرابع: تنفيذ الميزانية..... 607
الفصل الأول: مبدأ الفصل بين آمر الصرف والمحاسب..... 608
الفصل الثاني: آثار مبدأ الفصل بين آمر الصرف والمحاسب العمومي . 610
القسم الأول : الاستخلاص..... 612
الفقرة الأولى: الضرائب على العقارات..... 613
الفقرة الثانية: الضرائب على المؤسسات الاقتصادية 614
الفقرة الثالثة: المعاليم المحلّية..... 615
القسم الثاني : الإنفاق..... 618
الفقرة الأولى: المرحلة الإدارية..... 619
الفقرة الثانية: المرحلة المحاسبية 619
الفقرة الثالثة: متابعة التصرّف في مالية الجماعات المحلّية 621
القسم الثالث : محاسبة الجماعة..... 623
الفقرة الأولى: مواصفات ومبادئ محاسبة الجماعة المحلّية 623
الفقرة الثانية: أنواع المحاسبة 625
القسم الرابع : ختم الميزانية..... 630
الباب الخامس: مراقبة المالية المحلّية 633
الفصل الأول: الرقابة الإدارية والقضائية 633

الفصل الثاني: المتابعة من طرف الهيئة العليا للمالية المحلّية 636
الفصل الثالث: التدقيق الداخلي والتقييم 637
الخاتمة: اللاّمركزية لإنقاذ النظام الديمقراطي 641
قائمة المراجع 647
الفهرس التحليلي 663
الفهرس 677